

## بحار الأنوار

[201] هو الصحيح، لأن هذا قول من يقول إن الذكر في التشهد ليس بواجب، والقول الذي حكاه الشيخ محكى عن ابن الجنيد أيضا وهو مختار المعتبر والتحرير والمختلف وجعله المحقق أحد قولي الشيخ. وذهب الشيخ في كتابي الأخبار وابن إدريس إلى أنه إن قرء التشهد عقيب الرابعة، ونسي التسليم وقام وأتى بالخامسة فصلاته صحيحة. حجة القول الأول أخبار صحيحة دالة على أن الزيادة في الصلاة مبطلّة، وهي إما مخصوصة بزيادة الركعة، أو شاملة لها، وأخبار أخرى دالة على إبطال زيادة الركوع (1) وزيادة الركعة مشتملة عليها. وحسنة زرارة (2) عن أبي جعفر عليه السلام قال: إذا استيقن أنه زاد في الصلاة المكتوبة ركعة لم يعتد بها واستقبل الصلاة استقبالا إذا استيقن يقينا. وحجة القول الثاني صحيحة زرارة (3) عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل صلى خمسا، فقال: إن كان جلس في الركعة قدر التشهد فقد تمت صلاته. \_\_\_\_\_ فرق بين أن يسهو عن التسليم ويفعل المنافى سهوا، أو يشرع في ركعة أخرى: فتأمل. والذي عندي - كما مر في باب التسليم - أن التسليم هو المخرج عن الصلاة وضعا، فهو كالركن على حد تكبيرة الاحرام التي جعلت ركنا بحكم السنة وضعا، فمن سها عن التسليم، لم يكن المنافيات مباحا له بحكم وضعي، فتكون صلاته باطلة مطلقا، إلا إذا سبقه الحدث لقوله عليه السلام " كلما غلب ا [ على العبد، ف [ أولى بالعدر ". (1) لكن الركوع الخامس ليس بفرض فليس بركن تبطل الصلاة بزيادته. (2) التهذيب: ج 1 ص 191، الكافي: ج 3 ص 348، ووجه الحديث وما هو بمضمونه أن الواجب على الأمة بسنة النبي صلى ا [ عليه وآله أن يتحفظ على صلاته حتى لا يشذ عدد ركعاتها على السبع عشرة، كما عرفت مرارا فإذا زاد في صلاته ركعة فقد أخل بهذه السنة وضعا، وعليه الاعادة. (3) التهذيب: ج 1 ص 191. \_\_\_\_\_